نص ردن

▪ علاء حسن

نصيحة مطيرجي مغترب

في زيارته الثانية لوطنه بعد سقوط النظام ، واثناء لقاء الاهل والاقارب وابناء العمومة في احدى نواحي محافظة ذي قار ، قال شاكر بن موحان ان مستقبل العراقيين مظلم، لانهم يصرون على دعم وتأييد جهات سياسية واخرى دينية وصلت الى السلطة عن طريق المصادفة نتيجة دوافع طائفية ومذهبية ، المستمعون لمحاضرة "شكير" المصرون على مناداته باسمه بصيغة التصغير ، استغربوا اطروحاته السياسية ، ولاسيما انهم يعرفونه بانه ترك العراق مطلع عام ١٩٩١ ، وكان صغير السن ، ومن دون تحصيل دراسي ، وحالفه الحظ بالحصول على لجوء انساني في السويد ، ولكنه طيلة سنوات الحظر الاقتصادي كان يعين اسرته بارسال ٢٠٠ دولار شهريا ثم تضاعف المبلغ ، وتبين فيما بعد ان "شكير" ولخبرته ، وصفته السابقة بكونه اشهر مطيرجي في الناحية ، تم اختياره من قبل بلدية سويدية ليقوم بمخاطبة الطيور بلغة الصفير ، وبصفارة واحدة تهبط ثم تطير ، فتحلق في السماء وتعود ثانية لتحط وسط الحديقة وسط اعجاب الحاضرين ودهشتهم وخصوصا الاطفال ، وهؤلاء كانوا يمنحون المطيرجي المغترب المال والهدايا ، ومما عزز الاعجاب بشكير نشر صحيفة محلية قصته مع صوره واشادة الجمهور بموهبته .

في الزيارة الاولى في العام ٢٠٠٤ اقتصر نشاط شاكر على لقاء الاهل والاقارب ، وعرض ما نشرته عنه الجريدة ، لكنه في الزيارة الثانية وبالتحديد قبل اسبوعين ، اخذ على عاتقه مهمة تثقيف القوم بمبادىء الديمقراطية ، واختيار القرار المناسب لحظة الادلاء بصوت الناخب لاختيار مرشحه سواء في البرلمان او مجالس المحافظات ، وحديثه كان مصحوبا بشواهد شفوية عن امتلاك مسؤولين وسياسيين عقارات ومصالح تجارية في دول الجوار ، ومعلوماته بخصوص ذلك حصل عليها من عراقيين مقيمين في تلك الدول ، وخلال مواصلة محاضراته اليومية ابدى اسفه لمستقبل العراقيين ، لانهم باعتقاده لم يحسنوا اختيار القرار المناسب لحظة الاقتراع ، وما ذكره ايضا، ان النخب السياسية وبكل قواها واحزابها الدينية لو كانت في اليابان لما استطاع هذا البلد المعروف بالتطور التكنولوجي صناعة برغي واحد ، واثناء استعراض شاكر بن موحان اسباب التخلف في وطنه والمنطقة العربية والاسلامية ، صاح بوجهه احد كبار القوم : " ولك شكير لاتسربت " يعني لا تخربط بالحديث وتربط الدين بالسياسة والتطور " كلك مطيرجي وبارك الله بيك ساعدتنا بالايام السودة " ، لم يرد شاكر على محدثه لانه تعلم في سنوات اغترابه قبول الرأي الاخر والتعامل معه بهدوء وحكمة ، لكنه واصل الحديث عن تطور البلدان الاخرى على الرغم من ان شعوبها لا تعتنق الديانة الاسلامية ، ومع ذلك فهي تحرم الكذب ، وتفي بالوعود والمواعيد ، وتعشق النظافة ، ودفعت الضرائب لتوفير المنح المالية لطالبي اللجوء الانساني منذ عشرات السنين ، وفوق هذا وذاك تمتلك صناعة متطورة لان نخبها السياسية القليلة جدا تتمسك ببرامج ثابتة لخدمة مصالح مواطنيها ، وانهى شاكر حديثه بانه تراجع عن فكرة حصوله على شريكة حياته من بنات القرية ، فعاد الى السويد تاركا نصيحة بين اهله تتعلق بسر صناعة البراغي في اليابان.

دعا مجلس الوزراء إلى عقد إحدى جلساته في الحلة

مجلس بابل: التربية وافقت على بناء ٢٠٠ مدرسة في المحافظة العام المقبل

أعلن رئيس مجلس محافظة بابل أن وزارة التربية قررت بناء ٤٢ مدرسة في المحافظة، وتخصيص خمسة ملايين دينار كنثرية لكل مدرسة في عموم العراق، اعتبارا من العام الحالي، فيما دعا مجلس الوزراء إلى عقد إحدى جلساته في بابل للإطلاع على ما تعانيه المحافظة.

أحد المدارس المهدمة... ارشيف

□ بابل / إقبال محمد

وقال رئيس مجلس المحافظة كاظم مجيد تومان في حديث لـ"المدى": إن وزير التربية محمد تميم وافق على مشروع بناء ٤٢ مدرسة في المحافظة؛ ٣٠ مدرسة منها آيلة للسقوط، و١٢ مدرسة طينية.

وبيّن أن مجلس المحافظة خلال لقائه الأخير بوزير التربية طالب ببناء ٢٠٠ مدرسة جديدة في بابل ضمن المرحلة الأولى من خطة الوزارة للعام الحالي، "إلا أن الوزير اعتذر بسبب قلة التخصيصات المالية ووعدنا بإضافة هذه المدارس ضمن خطة الوزارة لعام ٢٠١٣".

وأشار تومان إلى أن الوزير قرر إدخال مشروع إعادة بناء قاعة التربية في بابل التي تعرضت للقصف في عام ١٩٩١، بكلفة خمسة مليارات دينار، معلنا أن تميم وافق على توزيع مبلغ خمسة ملايين دينار لكل مدرسة من مدارس العراق كنثرية اعتباراً من العام الحالي.

وأضاف: أن وفد المحافظة بحث مع الوزير عدة مواضيع، منها زيادة تخصيصات الملاكات الإشرافية والإدارية بما يتلاءم وحجم المسؤوليات الملقاة على عاتقهم، "خاصة وأن هناك عزوفا من قبل بعض الكفاءات التعليمية والتربوية عن الترشيح للإشراف الاختصاصي والإداري بسبب قلة المخصصات المالية لهذه الوظائف"، مبينا أن الوفد طالب بزيادة هذه المخصصات من ٢٥٪ إلى ٥٠٪ من الراتب الكلي وتمت الموافقة على ذلك.

تومان أفاد بأن وزارة التربية شرعت بإعلان قسم من أراضيها كفرصة استثمارية لبناء مجمعات سكنية لمنتسبي التربية، مشيرا إلى أن في بابل ٢٠٠ دونم في مدينة الحلة، وافق الوزير على استثمارها لإنشاء مجمعات سكنية، مطالبا جميع الدوائر في المحافظة بتهيئة الأراضي العائدة لها وإعلانها كفرص استثمارية لإسكان منتسبيها.

من جانب آخر، أعلن تومان أن خطة بابل التنموية للعام ٢٠١٢، أدرج ضمنها الحاجة الفعلية للمشاريع في جميع القطاعات، وبلغت أكثر من تريليون دينار، مشيرا إلى أن الخطة تم تدارسها من قبل أعضاء مجالس الأقضية والنواحي ورؤساء الوحدات الإدارية ومدراء الدوائر وعدد من المسؤولين المحليين والمواطنين، مبينا أن الخطة ركزت على قطاعات الماء والبلديات والصحة والتربية.

رئيس مجلس المحافظة، أكد أهمية التواصل بين الوزارات والحكومات المحلية لتذليل المعوقات وإيصال الخدمات لأبناء المحافظات، مبينا بهذا الصدد أن المجلس قرر بأغلبية أعضائه دعوة مجلس الوزراء إلى عقد إحدى جلساته في بابل، لغرض اطلاع الوزراء والمسؤولين على محرومية المحافظة والمشاكل التي تعترض سبل تطويرها، وحاجتها من المشاريع.

ولفت إلى أن بابل من بين المحافظات غير الممثلة في مجلس الوزراء لدورتين، "وبالتالي نحتاج إلى طرح المشاريع وكذلك العقبات التي تواجه المحافظة على رئيس الوزراء بشكل مباشر، ونتمنى أن تلبى هذه الدعوة من قبله".

وعلى صعيد متصل، ذكر تومان إن التجاوزات على الشوارع في الأقضية والنواحي بشكل إجمالي مخالفة للأنظمة والقوانين ويجب على رؤساء الوحدات إزالتها، موضحا أنه في العديد من القرى تجاوزت منازل عدة على محرمات الطرق وهو ما يؤثر سلبا على انسيابية السير.

وتابع بالقول: أن هناك تجاوزات على طرق عوفي والسياحي والكفل وغيرها، وهو ما يتطلب التحرك السريع لإزالة هذه التجاوزات لتوسيع الطرق، لافتا إلى أن هناك "تهاونا من قبل رؤساء الوحدات الإدارية والمسؤولين المحليين في هذا الأمر"، محذرا من أنهم مسؤولون أمام مجلس المحافظة في حال عدم تنفيذ واجباتهم.

وعن مشروع (حلة ١) السكني الذي انتهى العمل به قبل عام، قال تومان: إن الوحدات السكنية أنجزت لكن الخدمات لهذا المشروع متلكئة، مشيرا إلى أنه "من غير المعقول أن المستفيدين من مشروع الوحدات السكنية من دون وجود خدمات كالماء والكهرباء والصرف الصحي".

وبخصوص مشروع بابل عاصمة للثقافة التاريخية، أشار رئيس مجلس المحافظة إلى أن الفكرة تبلورت في المجلس وتم رفعها إلى رئيس الوزراء نوري المالكي خلال أحد الاجتماعات التنسيقية مع مجالس المحافظات، مبينا أن المالكي وافق على المشروع لكن الإجراءات التنفيذية من قبل الدوائر المعنية لم توضع ضمن خطة المجلس المرفوعة لعام ٢٠١٢.

وذكر بأن مجلس المحافظة دعا اللجنة المالية في مجلس النواب إلى إدراج المشروع كمرحلة أولى ضمن خطة العام ٢٠١٢، "وعند الاتصال بعضو اللجنة البرلمانية النائب عن محافظة بابل هيثم الجبوري أبلغ مجلس المحافظة أنه تم إدراج المشروع ضمن الخطة وتم تخصيص ٢٠٠ مليار دينار من الوفورات المالية للعام الحالي، إلا أن مجلس المحافظة طالب بإدراج المشروع ضمن الخطة الأصلية"، بحسب ما ذكر.

صحفيون: بعض المتحدثين بأسماء الوزارات يحصرون المعلومات بوكالات محددة من أجل المال

□ بغداد / المدى

انتقد إعلاميون ومراقبون وأعضاء في مجلس النواب، قيام بعض الوزراء بتعيين متحدثين بأسماء الوزارات "وهم لا يعرفون عنها شيئا"، مطالبين بإلغاء المكاتب الإعلامية لأنها تسهم في حصر المعلومات بدلاً من أن تعزز الدور الإعلامي في الوزارات التي يعملون فيها.

وقال الصحفي في جريدة "الناس" ستار جبار، لوكالة "اكانيوز" للأنباء: "مشكلتنا مع المتحدثين بأسماء الوزارات أن غالبيتهم لا يعرفون شيئاً عن عملهم، وأن تصريحاتهم غالبا ما تكون تصريحات ليست بجديدة وقد نشرت في بيانات صحفية تصل إليهم مكتوبة من قبل مكتب الوزير".

وأضاف أن بعض التصريحات التي يطلقونها "سرعان ما يتراجعون عنها وينشرون بيانات على موقعهم الالكتروني بأنها ليست صحيحة، ومنهم من يتعاون مادياً كما يحصل في وزارة النفط مع بعض الوكالات الأجنبية لإفادتهم بتصاريح جديدة".

وأشار جبار إلى أنه قرر أن يكون على اتصال مباشر بوكلاء الوزارات "وأتجاهل المتحدثين بأسماء الوزارات لأنهم دائما يضعون أمامي العراقيل والمشاكل حتى لا أحصل على معلومات جديدة، كما أن عملهم مخالف للقانون، ووجودهم أيضاً يعد شيئا من البطالة المقنعة"، على حد قوله.

يذكر أن هناك نحو ١٢ وزارة تفتقر لمتحدث رسمي، أبرزها الخارجية، والتجارة، والصناعة والمعادن، والداخلية، والأمن الوطني، إضافة إلى هيئتي الاستثمار والمساءلة والعدالة ولجنة المصالحة الوطنية وغيرها من المؤسسات الحكومية، أما مجلس الوزراء فقد اقتصر أداء المتحدث باسمه علي الدباغ على نشر بيان بعد ساعة من اجتماع الحكومة الاتحادية كل يوم ثلاثاء.

بدوره، قال الصحفي في المركز العراقي للإعلام علي الشامي: إن "بعض المتحدثين بأسماء الوزارات لا يعرف مهام وزارته ويصرح بأشياء ليست موجودة ومن ثم ينسحب عن تصريحاته وهذا الشيء غريب للغاية"، مؤكدا أن تعيينهم في هذه الأماكن هو مجاملة من قبل الوزير.

ونوه بأن بعض الوزارات "مثل الصناعة والنفط وهيئة الإعلام والاتصالات تقوم بانتقاء المؤسسات الإعلامية التي تتعامل معها، وهذا أمر خطير للغاية"، مشددا على أن هذه مكاتب إعلام الوزارات بحاجة إلى مراجعة مستمرة وشاملة من قبل الحكومة. ولفت الشامي إلى أن "المعلومات النفطية عليها حظر كبير من قبل المتحدث الرسمي باسم الوزارة، الذي أبلغ الوكلاء والمديرين العامين في الوزارة بعدم التصريح لعدد من وسائل الإعلام لأنه يتقاطع معها أو بدعوى أن تمويلها مشبوه، وهذا أمر مخالف لعمل المكاتب الإعلامية في الحكومات المتطورة في مجال الصحافة والإعلام".

وتابع بالقول: أنه "كذلك الحال بالنسبة للمتحدث باسم وزارة النقل الذي يحاول التهرب من المؤسسات الإعلامية باستمرار حتى أصبحت الوزارة مغلقة بوجه وسائل الإعلام بدعوى أنه مستشار إعلامي للوزير وليس للوزارة".

من جهتها، انتقدت لجنة الثقافة والإعلام في مجلس النواب أداء المتحدثين بأسماء الوزارات، وقال رئيس اللجنة علي الشلاه: إن اللجنة تستغرب من تهرب بعض الوزارات من أسئلة الإعلاميين والصحفيين ومنها وزارتا الصناعة والمعادن والتجارة وغيرهما.

ناشط: قانون حرية التعبير يكرّس قمعية السلطات

□ بغداد / المدى

أفاد ناشطون مدنيون بأن السلطات العراقية لم تنجح لغاية الآن بتوفير الضمانات اللازمة لإطلاق حرية التعبير، بعد نحو تسع سنوات من التغيير في العراق، مؤكدين أن القوانين الصادرة من قبل النظام المباد ما زالت نفاذة المفعول.

وقال عدد من الناشطين في تصريحات لإذاعة "العراق الحر": إن القوانين الصادرة قبل العام ٢٠٠٣، ما زالت تحكم عملية التعامل الرسمي مع حرية التعبير، سواء تعلق ذلك بحق التظاهر أم إبداء الرأي ومناقشة القضايا العامة. وطالت مثل هذه الانتقادات مشروع "قانون حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي" الذي رفعته الحكومة الاتحادية إلى مجلس النواب، وتمت قراءته قراءةً أولى. وأشار الناشط المدني ماجد أبو كلل إلى أن مشروع القانون الذي رفعته الحكومة إلى البرلمان، يكرّس دور الحكومة "كقامع لحرية التعبير وليس حامياً أو ضامناً لها"، موضحاً أنه لا يتطابق مع المعايير الدولية لحرية التعبير، فضلاً عن عدم مطابقته لمواد الدستور العراقي. ويرى أبو كلل أن مشروع القانون يعزز سلطة قوانين قمعية صادرة في عهد النظام السابق، داعياً إلى جعل القانون وسيلة لحماية من يريد أن يعبر عن رأيه وليس قمعه. الرفض الذي واجهه مشروع قانون حرية التعبير من قبل ناشطين في منظمات المجتمع المدني، انتقل إلى لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب التي درست المشروع بعد الاجتماع بعدد من الناشطين المدنيين والباحثين المتخصصين.

وتقول عضو اللجنة أشواق الجاف: إن اللجنة توصّلت إلى نتيجة مفادها أن مشروع القانون هذا يقيد حرية التعبير، ويضع شروطاً تعجيزية وغير مناسبة على من يريد أن يعبر عن رأيه بالتظاهر أو بأية وسيلة أخرى.

بالتزامن مع إقرار موازنة المحافظة

مسؤولون في ذي قار يحذرون من إحالة المشاريع إلى الشركات المتلكئة

□ الناصرية / حسين العامل

في الوقت الذي أعلن فيه مجلس محافظة ذي قار المصادقة على موازنة تقدر بـ٥٩٢ مليار دينار لتنفيذ مشاريع خدمية وتنموية ضمن خطة تنمية الأقاليم للعام الحالي، حذر مسؤولون محليون من تكرار إحالة المشاريع الخدمية على الشركات المتلكئة.

ودعا مدير ناحية الغراف محمد جابر زغير إلى اختيار شركات جيدة والابتعاد عن الشركات التي ثبت تلكؤها في الخطط السابقة.

وشدد زغير في تصريحات صحفية على أهمية اعتماد آلية لاختيار الشركات الجيدة دون التقيد بنظام أوطأ العطاءات باعتبار أن القانون العراقي لا يحتم اختيار الشركات التي تقدم العطاءات الأوطأ. وكان المعاون الفني لمجلس محافظة عبد الحسين هادي هجر قد أعلن في وقت سابق من الأسبوع الجاري المصادقة على موازنة سنوية لمحافظة ذي قار تقدر بـ٥٩٢ مليار دينار، لتنفيذ أكثر من ٢٢٥ مشروعاً خدميا وتنمويا ضمن خطة تنمية الأقاليم للعام الحالي، في مناطق متفرقة من المحافظة التي تضم ٢٠ وحدة إدارية. من جانبه، عزا نقيب المهندسين في ذي قار فكرت عبد الكريم في تصريح سابق لـ"المدى"، أسباب عدم مطابقة المشاريع للمواصفات القياسية، إلى قلة خبرة وضعف قدرة بعض الشركات المنفذة، وعدم اعتماد الشركات المتخصصة في إحالة المشاريع، فضلا عن ضعف خبرة المشرفين على تنفيذها وقلة أعدادهم، إضافة إلى تفشي ظاهرة الغش الصناعي في المواد الإنشائية الداخلة في تنفيذ المشاريع. وفي السياق نفسه، أعرب مصدر مسؤول في الحكومة والمحلية عن مخاوفه من استخدام بعض الشركات والمقاولين لحديد التسليح التالف في تنفيذ المشاريع الحكومية، مشيرا بحسب ما نقل عنه موقع "شبكة أخبار الناصرية" إلى قيام فرع وزارة التجارة في محافظة ذي قار ببيع كمية تقدر ١٦٨٠ طنا من الحديد التالف، وأن الكمية المذكورة يجري تداولها حاليا في الأسواق المحلية، مبدياً خشيته من إعادة استخدام هذا الحديد في المشاريع الإنشائية. وكان معاون محافظ ذي قار للشؤون الفنية المهندس رحيم ياسر الخاقاني قد قرر مؤخرا سحب العمل من إحدى شركات المقاولات، بعد اكتشافه لمخالفات كبيرة في عمل الشركة أثناء زيارة مفاجئة لموقع العمل في قضاء الشطرة شمالي مدينة الناصرية. وذكر الخاقاني لوسائل الإعلام المحلية أنه زار بصورة مفاجئة موقع العمل لمشروع بناء مدرسة الحدباء في قضاء الشطرة للاطلاع على سير العمل هناك، واكتشف خلال الزيارة بأن الأعمال المنفذة غير مطابقة لمواصفات العقد وأن المواد الإنشائية المستخدمة في البناء رديئة، مؤكدا أنه طالب بقلع الأعمال المنفذة كافة.

وأفاد بأنه التقى مدير الشركة وأكد له أن المحافظة ستتخذ الإجراءات القانونية والإدارية كافة ضد الشركة وإنها ستنزل العقوبات بكل من يسيء لمشاريع المحافظة وسمعتها، بحسب تعبيره.

مشاريع قيد الانجاز... ارشيف

مجلس بغداد يحمّل مدير توزيع المنتجات النفطية مسؤولية التلكؤ ويطالب بإعفائه من منصبه

□ بغداد / المدى

كشف مجلس محافظة بغداد عن وجود تلكؤ كبير في عملية توزيع مادة النفط الأبيض بين المواطنين، فيما أوصى بإعفاء مدير هيئة توزيع المنتجات النفطية علي الموسوي من منصبه، وشطر الهيئة إلى فرعين في الكرخ والرصافة.

وقال رئيس المجلس كامل الزيدي في بيان صحفي، أوردته "السومرية نيوز": إن مجلس المحافظة استمع في جلسته الأسبوعية إلى توصيات اللجنة المشكلة في المجلس للتحقيق مع مدير هيئة توزيع المنتجات النفطية في بغداد علي الموسوي، وتضمن تقريرها وجود تلكؤ كبير في عملية توزيع النفط الأبيض بين المواطنين.

وأكد أن "ذلك التلكؤ وعدم تعاون الهيئة مع المجالس البلدية والمحلية في بغداد، وفقا لتقرير اللجنة، سببا إرباكا واضحا في عملية توزيع المنتجات النفطية".

وأضاف الزيدي أن اللجنة أوصت بإعفاء مدير المنتجات النفطية من منصبه ورفع التوصيات إلى وزارة النفط، مشيرا إلى أن اللجنة أوصت كذلك بشطر هيئة التوزيع إلى فرعين؛ أحدهما في الكرخ، والآخر في الرصافة ليتسنى لها ضبط آليات التوزيع التي ستكون من خلال المجالس البلدية.

وكان مجلس محافظة بغداد حمل، في (٢٤ كانون الثاني الماضي)، مدير دائرة المنتجات النفطية علي الموسوي مسؤولية تفجير سيارة مفخخة، قرب طابور للمواطنين كانوا يتزودون بمادة النفط الأبيض من إحدى محطات الوقود في مدينة الصدر، والذي راح ضحيته العشرات من المواطنين.